مشاورة عامة حول مسودة سياسة مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة بشأن آلية المساءلة المستقلة لمؤسسة التمويل الدولية/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
استشارة

اجتماع افتراضي لأصحاب المصلحة 28 أبريل 2021
تقرير الميسرين

1. **الملخص**

في أغسطس 2020، أصدر مجلسا إدارة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ("المجالس") تقرير المراجعة الخارجية للمساءلة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بما في ذلك دور مستشار الامتثال وفعالية محقق الشكاوى (المراجعة الخارجية). استجابة للتوصيات الصادرة عن المراجعة الخارجية. كلفت المجالس مجموعة العمل المشتركة ("فريق العمل") بوضع مسودة سياسة آلية المساءلة المستقلة ("السياسة") التابعة لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ("السياسة").

ويحدد مشروع السياسة الغرض من مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة واختصاصاته ووظائفه؛ والمبادئ الأساسية؛ والحوكمة وهي متاحة للاستشارة العامة في الفترة ما بين 5 أبريل و19 مايو 2021. تتكون مرحلة المشاورات العامة من تسع جلسات مشاورات افتراضية تغطي جميع مناطق العالم. تسمح العملية أيضًا بمشاركة التعليقات المكتوبة على مسودة السياسة عبر البريد الإلكتروني أو باستخدام نموذج التعليقات عبر الإنترنت المتاح على موقع الويب المخصص لعملية التشاور.

يلخص هذا التقرير نتائج الجلسة التي عقدت للدول الناطقة بالعربية في 28 أبريل 2021، الساعة 8:00 صباحًا بتوقيت القاهرة. تم تصميم الجلسة للحصول على ردود الفعل من أعضاء المجتمع، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وممثلي المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك آليات المساءلة المستقلة الخاصة بهم. تم تنظيم جلسات استشارية لاستيعاب ما لا يزيد عن خمسة وعشرين شخصًا لضمان إجراء حوار فعال بين المشاركين في مناقشة عامة. في حالة زيادة الاهتمام والعدد الكبير من التسجيلات لأي جلسة معينة، تم تكييف الجلسة لتشمل غرف منفصلة لتسهيل المناقشة بين عدد أقل من المشاركين. حضر الاجتماع ما يقارب خمسة عشر مشاركا.

أدار الجلسة باللغة العربية فريق من الميسرين المحترفين، بدعم من مدوني الملاحظات والمترجمين الفوريين من العربية إلى الإنجليزية. قدم أعضاء فريق العمل –من مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة / مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المسؤولين عن صياغة السياسة خلفية عن العملية حتى الآن، والعناصر الرئيسية لمشروع سياسة – مكتب المحقق، بما في ذلك التحسينات التي ادخلت على عمليات –مكتب المحقق، والخطوات التالية في العملية نحو الانتهاء من السياسة للموافقة عليها من قبل مجلسي مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في يونيو 2021. طُلب من المشاركين تقديم مدخلاتهم وأسئلتهم حول الموضوعات التي يرغبون في التركيز عليها. يغطي هذا التقرير التعليقات والأسئلة من المشاركين ويلخص إجابات أعضاء فريق العمل. جدول أعمال الدورة مرفق في الملحق الأول.

ثانيًا. ردود فعل أصحاب المصلحة وأسئلتهم

باستخدام استطلاع للرأي مجهول على الزوم، طُلب من المشاركين تحديد الترتيب الذي يرغبون في مناقشة الأقسام المختلفة لمسودة السياسة به: 1) الغرض والاختصاصات والوظائف والمبادئ الأساسية لمكتب المحقق -المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة؛

2) الحوكمة. 3) أهلية الشكاوى. 4) التقييم. 5) تسوية النزاعات. 6) التقيد بالأنظمة. 7) الدور الاستشاري. 8) التهديدات والأعمال الانتقامية. 9) التواصل. و10) الوصول إلى المعلومات والإفصاح.

المواضيع التى حددها المشاركون حسب الأولوية هى:

الوصول إلى المعلومات والإفصاح (71 بالمائة)
الحوكمة (57 بالمائة)
التقييم (57 بالمائة)
تسوية النزاعات (57 بالمائة)
التهديدات والأعمال الإنتقامية (57 بالمائة)
التقيد بالأنظمة (43 بالمائة)
التواصل (29 بالمائة)
الغرض والاختصاصات والوظائف والمبادئ الأساسية لمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة (29 بالمائة)
الدور الاستشاري (14 بالمائة)

تم فتح مساحة مدتها 15 دقيقة لكل موضوع من الموضوعات المحددة للاستماع إلى مدخلات وأسئلة أصحاب المصلحة. نظرًا لأن المشاركين لديهم مستويات مختلفة من المعرفة والتعرض لمكتب المحقق، في معظم الأحيان، اتبعت المحادثة تنسيق الأسئلة والأجوبة. بينما كان التركيز على الموضوعات المختارة، أثيرت أيضًا القضايا ذات الصلة في الأسئلة اللاحقة والمدخلات من أصحاب المصلحة.

مناقشة المواضيع ذو الأولوية:

الوصول إلى المعلومات والإفصاح (71 بالمائة)
- صرح المشاركون عن صعوبة حصول المشتكين على المعلومات والبيانات، وأعربوا عن عدم استجابة مؤسسة التمويل الدولية بإعطاء المشتكين الحق في الحصول على البيانات والرد على طلباتهم. مما يترتب عن ذلك عدم إمكانية المشتكين من الحصول على دراسة الآثار البيئية ومعلومات الأداء عن الشركة أو المصنع بخصوص التقارير التي يتم فيها آلية التقيد بالأنظمة.
- وأعربوا عن صعوبة الوصول لتلك المعلومات خصوصا بسبب غياب المهارات التقنية والامكانات العلمية للتقيد بالأنظمة العالمية. وطلبوا من هيئة تقييم الأثر الاقتصادي وتقييم الأثر البيئي ان تميل الى الإفصاح والترشيد من خلال صفحاتها.

- أشار فريق العمل إلى أن المعلومات المتعلقة بالمشروع إلى جانب ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، عند الاقتضاء، يتم الإفصاح عنها على موقع مؤسسة التمويل الدولية وفقًا لسياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بها.

الحوكمة (57 بالمائة)
- صرح المشاركون أن الشكاوى الخاصة بإحدى المشاريع الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية هي عبارة عن شكاوى تحتوي علي أمثلة واقعية لسياسات غير مُثلي يجب مراجعتها وتجنبها في مشاريع مقبلة. وأوضحوا أن ما حدث من انتهاكات وكيفية التعامل معها، أدي الي نتيجة سلبية، وهي أن الشاكيين لم يحصلوا على حقوقهم ومنهم من قد تُوفي دون الحصول على حقوقه، وأبلغوا أن مؤسسة التمويل الدولية أيضا تنحتْ عن المشروع دون إبلاغ المشتكين مما أثار مخاوف بشأن كيفية ضمان مساءلة مؤسسة التمويل الدولية بعد الخروج. وعليه أعرب المشاركون أيضا عن رغبتهم في مناقشة هذه الشكوى بالتفصيل.

- أجاب فريق العمل بأن مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تأخذ هذه المخاوف على محمل الجد وتعمل على حلها في سياق مسار العمل على تمكين الحلول العلاجية، بما في ذلك تحديد مبادئ الخروج المسؤول.

التهديدات والأعمال الإنتقامية (57 بالمائة)

- عبر المشاركون عن قلقهم من بعض الأمور المتعلقة بالسياسة وخصوصا فيما يتعلق بكشف هوية الشاكي عندما تنتقل الشكوى من مرحلة فض النزاع ومحاولة الحل السلمي الى التقيد بالأنظمة، وهنا يتطلب فيها موافقة الشاكين. ووضح المشاركون أنه في هذه المرحلة يكون المشتكي عرضة لمخاطر كبيرة.
- هل من الممكن لمكتب المحقق دمج الخطوات المطروحة منذ بداية أهلية الشكوى وذلك لتفادي هذه المخاطر التي ممكن أن يتعرض لها المشتكي بسبب الإجراءات المطروحة؟
- واقترح المشاركون أيضا عن إمكانية حماية هوية المشتكي من خلال الإسراع بعملية التحقيق، لأنه سيقلل من مخاطر عرضة المشتكي للضغوط والتهديد وفقد لقمة العيش وإضعاف موقف المشتكي. وكنتيجة لذلك يتم إما انسحابه من العملية، أو إلغاء الشكوى، أو اختفاءه لدواعي أمنية. وأعربوا أن الحماية الحقيقية تكون في العدالة السريعة.
- وأوصي المشاركون أن يكون هناك سياسة عدم التسامح لطرف يشكل تهديدا للمشتكي. وأضافوا أن مزايا الانتقال التلقائي الى آلية الالتزام والتقيد بالأنظمة (عند فشل عملية تسوية النزاعات) تعطي فرصة لتعزيز عملية التحقيق من قبل مكتب المحقق دون تعرض الأطراف الضعيفة لأي تهديدات.

- أكد فريق العمل أن هناك بيانات متعلقة بموقف المؤسسة فيما يتعلق بالتهديدات والأعمال الانتقامية وتم مشاركة روابط للبيانات المعنية في الدردشة مع المجموعة.
- رابط مؤسسة التمويل الدولية
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/ade6a8c3-12a7-43c7-b34e-f73e5ad6a5c8/EN_IFC_Reprisals_Statement_201810.pdf?MOD=AJPERES
- رابط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
https://www.miga.org/miga-position-statement-retaliation-against-civil-society-and-project-stakeholders

التقييم (57 بالمائة)
- وتساءل المشاركون عن إمكانية ردود المشتكي عليه، وخصوصا فيما يتعلق بالآثار السلبية الناتجة عن التوسع بمشروع حال ممول من قبل المؤسسة الدولية.

- أجاب فريق العمل أن السياسة تنص على نشر استجابة العميل مع تقرير التقييم.

حل النزاعات (57 بالمائة)
- طلب المشاركون بإمكانية المشاركة والموافقة على اختيار الوسيط، وبأن يكونوا مطمئنين للوسيط ويكون محل ثقة للأطراف.

- أقر فريق العمل بهذا التعليق وأشار إلى أنه سيتم النظر فيه عند الانتهاء من السياسة لتقديمها إلى المجلس.

التقيد بالأنظمة (43 بالمائة)
طرح المشاركون عدة أسئلة في قضية الامتثال، وهي:
- ماذا يحدث لو أن المشتكين لم يوافقوا أن تذهب شكواهم للامتثال، وأوضحوا بأن هناك شكاوى واضحة وموجودة لم يحدث التفاوض فيها؟
- لاحظ فريق العمل أن عملية حل النزاع –من مكتب المحقق هي عملية طوعية وتتطلب مشاركة مشغل المشروع والمشتكين.

- ما هي الآلية التي سيتم التعامل فيها من قبل مؤسسة التمويل الدولية مع عميل لم يلتزم بإجراءات بيئية واجتماعية نتجت عنها الشكاوى؟
- أشار فريق العمل إلى أن هيكل الإشراف المنتظم الخاص بهما مصمم لضمان الامتثال للمتطلبات البيئة والاجتماعية. حدد فريق العمل عملية الامتثال لمكتب المحقق، والتي تؤدي إلى خطة عمل الإدارة والمراقبة اللاحقة.

- ورشح المشاركون بضرورة توضيح هذه الأمور حتى لا يكون هناك مشاكل لم ينظر فيها من قبل مكتب المحقق، وخصوصا عند رفض المشتكين بتقديم الشكوى رغم استمرار الاختراقات، فهل سيتم تحويلها لمؤسسة التمويل الدولية، وكيف سيتم التعامل معها؟

- وطلب المشاركون توضيحا بخصوص تحويل القضايا تلقائيا الى الامتثال، ما هي الحكمة من ذلك؟ وقدم المشاركون أمثلة عن الضغوطات التي يتعرض لها المشتكي.
- وتساؤل المشاركين عن الحكمة من عدم التحويل التلقائي للامتثال وطول المدة وأثرها السلبي على المشتكي، وخصوصا أن هناك ضغوطات يتعرض لها المشتكي والتي من الممكن أن تضعف مقدرته على التصدي لها. وفي وجهة نظرهم هذا أنه يضعف موقف المحقق في الضغط على الطرف الأقوى، وفي هذه الحالة هو الشركة وخصوصا إذا استمرت برفضها بالتفاوض. وهذا قد يؤدي الى انهاء الموضوع بدون انصاف لمقدم الشكوى.

- أقر فريق العمل بتأثيرات التأخير في عملية مكتب المحقق الخاصة بمستشار الامتثال ولاحظت أن السياسة الجديدة تتضمن أطرًا زمنية أوضح للتعامل مع الحالات.

التواصل (29 بالمائة)
- صرح المشاركون بأن التقارير المتعلقة بالشكاوى بخصوص مشروع ممول من قبل المؤسسة الدولية قدمت باللغة الإنجليزية وليس باللغة العربية (لغة المشتكي). وأضافوا أيضا بأن الإفصاح عن المعلومات هو حق من حقوق المشتكي، حتى يكون على دراية بما يحتوي التقرير ويكون له الحق في إمكانية إبداء رأيه فيها.
- وأعرب المشاركين عن رأيهم في بند التواصل، بأنه في ظاهره هو خطوة شفافة وتشاركية مع المشتكي، ولكن في الحقيقة من أرض الواقع وفي باطنه قد يكون معطل للإجراءات لأن طيل المدة لها علاقة في عملية فتح الحوار مع المشتكي. وأضافوا أن هناك مناخ سياسي قد يشكل بيئة غير آمنة للمشتكي.
- وكذلك استفسر المشاركون عن إذا كان هناك وقت محدد للتواصل مع مؤسسة التمويل الدولية؟

- يشير فريق العمل الى الالتزام بترجمة جميع التقارير إلى لغة المشتكين.

العرض والاختصاصات والوظائف والمبادئ الأساسية لمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة (29 بالمائة)
- استفسر المشاركون عن استقلالية مكتب المحقق، وهل هناك حاليا ضمانات للاستقلالية؟
- وما هي المدة الزمنية لمراجعة السياسة من مجلس الإدارة، واخذ الموافقة عليها، وهل ستتاح الفرصة للمشاركين بالاطلاع على مسودة التغييرات المطروحة للسياسات الجديدة؟

- أشار فريق العمل إلى أن عملية التشاور كما هو مخطط لها ستجمع التعليقات وتعكس أي تغييرات مطلوبة على السياسة والتي سيتم تقديمها إلى مجلس الإدارة لتاريخ الموافقة المحدد في 30 يونيو 2021، وبعد ذلك سيتم نشر السياسة النهائية بدون مزيد من المشاورات. وأكد فريق العمل أنه هناك وسائل اتصال أخرى لإرسال المدخلات حتى تاريخ 19 مايو حول مسودة السياسة وتمت مشاركة الروابط إلى الموقع الإلكتروني والبريد الإلكتروني في الدردشة.

تعليقات إضافية
استفسر المشاركون عن المدة المحددة للتواصل مع مؤسسة التمويل الدولية وتساءلوا عن دور مكتب المحقق واشرافه على العملية وأوضحوا أن الغرض من هذا التعليق هو معرفة جدية المؤسسة ورغبتها بالاستماع للشكوى. وطالبوا نشر كل الشكاوى بغض النظر عن مدي أهليتها وتبنيها من قبل مكتب المحقق.

ثالثا. الخطوات التالية:

اختتم فريق العمل الاجتماع بالتفكير في القضايا المثارة وشكر المشاركين على مساهماتهم. فيما يتعلق بالخطوات التالية، سيقوم فريق العمل بتضمين الملاحظات المكتوبة والشفهية التي تم تلقيها خلال فترة التشاور عند الانتهاء من مسودة سياسة مكتب المحقق للنظر فيها والموافقة عليها من قبل مؤسسة التمويل الدولية ومجلس الشركة في يونيو 2021. بالإضافة إلى الكشف عن تقرير موجز من كل اجتماع تشاوري إقليمي وعالمي، سيصدر فريق العمل تقرير تشاور موحد يلخص التعليقات التي تم تلقيها خلال فترة المشاورات العامة ويشير إلى كيفية معالجة التعليقات في السياسة النهائية للمحقق.

الملحق الأول: جدول الأعمال

جدول أعمال المشاورات العامة حول مسودة مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
سياسة آلية المساءلة المستقلة

سياسة آلية المساءلة المستقلة
القاهرة في 28 أبريل 2021 - 8:00 صباحًا (بتوقيت شرق الولايات المتحدة الأمريكية)

الوقت	الموضوع
30 دقيقة	- الترحيب والخلفية والغرض من الاجتماع - نظرة عامة على دورة استكمال السياسة الجديدة والتغييرات الرئيسية في عمليات مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة التي أحدثتها مسودة السياسة الجديدة
15 دقيقة	- تعليقات عامة
60 دقيقة	- تعليقات وأسئلة المشاركين على مسودة سياسة المحقق – المستشار
10 دقائق	- تحديث بشأن جهود مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن الإجراءات غير المتعلقة بالسياسات وتمكين الحلول العلاجية
5 دقائق	- الملاحظات الختامية والخطوات التالية